



كلية : الآداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الثالثة

أستاذ المادة : أ.د. احمد راشد

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق الحديث

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Modern History of Iraq

اسم المحاضرة العاشرة باللغة العربية: عهد المماليك والاسر الحاكمة

اسم المحاضرة العاشرة باللغة الإنكليزية : The era of the Mamluks and the ruling families

عهد المماليك والاسر الحاكمة

شهد العراق، منذ منتصف القرن الثامن عشر، وحتى منتصف القرن التالي تكون عدد من الحكومات المحلية في مدنه الرئيسية، شأن معظم ولايات الدولة العثمانية عامة، والولايات العربية منها بخاصة . فقد ادى ضع السلطة المركزية، والانحسار الفعلي للوجود العثماني المباشر عن اقاليمها العديدة، الى قيام سلطات محلية قوية تتسكن من ملء الفراغ الناجم عن ذلك الانحسار، فظهرت في أقاليم عربية مختلفة، حكومات محلية نسقت بدرجات متفاوتة، بين استقلالها الاداري والعسكري الفعلي، وبين وجودها ضمن السيادة العثمانية الرسمية، مثل آل العظم في دمشق، وآل القرمانلي في طرابلس الغرب .. وحكومة علي بك الكبير في مصر .

وكانت الولايات العراقية قد شهدت، منذ مطلع القرن السابع عشر محاولات متعددة لقوى محلية مختلفة استهدفت تأسيس حكومات وراثية، وكانت أبرز هذه المحاولات في النصف الأول من القرن الثامن عشر حين استطاعت قوى محلية، بعضها جلب من الخارج تحت ضغط ظروف معينة، ونشأت أجيال منه في العراق فاستعرق، وهم المماليك الذين تولوا السلطة في بغداد والبصرة، والبعض الآخر من أسر عراقية صميمة كالجليليين والعباسيين والبابانيين الذين تولوا حكم مناطق مهمة أخرى من العراق، أن ساهموا جميعاً، في تغيير خصائص الحكم العثماني في البلاد تغييراً واضحاً على نحو مميز عهدهم عن سائر عهود السيطرة العثمانية، واسبغ عليه خصائص سياسية واجتماعية جديدة .

وللمماليك، في تاريخ هذه الحقبة، دور بارز، نظراً لقيام سلطتهم في بغداد وهي مركز الثقل السياسي والحضاري في العراق منذ العصر الاسلامي، وشمول نفوذهم البصرة، ثغر العراق ومنفذ تجارته، فضلا عن ممارستهم توجيه الأوضاع السياسية في انحاء البلاد الاخرى .

ارتقاء المماليك السلطة :

يرقى منشأ حكم المماليك إلى منتصف القرن الثامن عشر ، حين حصل مملوك لحسن باشا والي بغداد، يدعى (سليمان آغا) على حريته من الوالي التالي احمد باشا بن حسن باشا أثر خدماته الجليلة في الدفاع عن بغداد ضد الغزو الايراني سنة ١١٤٥ هـ / ١٧٣٢ م، وكافأه بتزويجه من ابنته الكبرى

(عائلة خانم)، وغدا كتحدا (نائبا له ومساعدا) سنين عديدة، ثم عهد اليه أخيراً بولاية البصرة سنة ١١٤٩هـ / ١٧٣٦ م .

اثبت سليمان آغا خلال المدة التي مارس فيها وظائفه، كفاءة وقدرة في ميداني الحرب والسلم واستطاع أن يتسلم السلطة في العراق ١٧٤٩ م بعد فشل ثلاثة ولاة عثمانيين تولوا السلطة في اعقاب وفاة أحمد باشا سنة ١٧٤٧ م. ويظهر تسلّم سليمان آغا عجز السلطة العثمانية في اسطنبول عن فرض سيطرتها المباشرة حتى اصبحت امام أمر واقع تفر فيه بسلطة رئيس المماليك سليمان آغا.

والواقع أن نشأة العديد من رؤساء المماليك في بغداد وعلاقتهم بالفئات المتنفذة بالمجتمع ساعد على تولي المماليك الحكم. بتسلم سليمان آغا السلطة بصورة رسمية أخذت الدولة العثمانية تراقب الأوضاع في العراق عن كثب . واتجهت سياستها الى محاولة ابعاد المماليك عن الاحتفاظ بالسلطة، قدر ما تسمح به الظروف، لذلك ما أن توفي سليمان آغا سنة ١١٧٥هـ / ١٧٦١ م حتى سارعت بترشيح والي من جانبها (سعدالدين باشا والي الرقة)، لتأكيد كونها صاحبة القرار في هذا الشأن، ولكن هذا القرار العثماني لم يكن له وزن ازاء قوة المماليك ونفوذهم، ولذلك فأن صنع القرار النهائي ظل يعتمد على الشخص الذي يتفق عليه المماليك وغيرهم من ذوي النفوذ في بغداد ومن هنا فان تعيين المملوك (علي آغا) ليكون واليا على بغداد جاء بعد ان رجح وضعه على ستة مماليك منافسين، ولم يكن امام السلطان سوى اقرار ذلك.

وقد اصبحت عملية صنع القرار هذه ظاهرة تاريخية في عهد المماليك، فأثر مقتل علي باشا المتهم بمؤامرة ايران اندلعت ثورة تزعمها المملوك (عمر آغا) واعيان بغداد بعد بضعة أشهر من اعتقاله الحكم، وجمع عمر آغا العلماء ونظموا مضبطة رشحوه فيها ليكون واليا على بغداد، فأقر السلطان هذا الترشيح بعد أن حالت التطورات السريعة دون اعطائه الفرصة المناسبة للبت في موضوع تعيين والي غيره.

ولم يكن تعاقب المماليك على السلطة ليثني الدولة العثمانية عن محاولاتها الرامية إلى استعادة سيطرتها المباشرة، ولذا فانه ما أن ختمت فترة العشر سنوات التي حكم فيها عمر باشا بالغزو الايراني للعراق، انتهزت الدولة العثمانية الفرصة لإقصائه والتخلص من هيمنة المماليك على الحكم، حيث بعثت بقواتها الى بغداد بحجة التصدي للقوات الايرانية تلبية لطلب من عمر باشا، غير أن أوامر

القيادة العثمانية الى قائد الحملة (مصطفى الأسبيناقي) كانت صريحة وهي تقضي بتولييه ولاية بغداد وتصفية نفوذ المماليك وهذا ما حدث بالفعل سنة ١١٨٩ هـ / ١٧٧٥ م غير أن تطور الأحداث وتأزم الوضع الداخلي أثبت من جديد عمق الاجراءات العثمانية، فقد كانت سقطت في نهاية الأمر بأيدي الايرانيين .

كما أن تحركا عسكريا مملوكيا كان قد اندلع في وسط العراق هدفه اسقاط الوالي العثماني الجديد . ولم يجد السلطان بدا من عزل مصطفى الأسبيناقي بعد ثمانية أشهر فقط وتعيين وال جديد هو(عبدي باشا) كاجراء سياسي لتهدئة الاوضاع، غير أن المماليك استمروا في تحركهم تأكيدا لرفضهم القطعي في التخلي عن السلطة لغيرهم .ولذا فان عبدي باشا لم يمكث في السلطة سوى سبعة عشر يوما، حيث اضطر للتنازل الى قائد الحركة المملوكية عبدالله آغا فأذعن السلطان للأمر واصدر فرمانه بإسناد ولاية بغداد الى هذا المملوك سنة ١١٩١ هـ / ١٧٧٦ م .

وتميزت الحقبة ١١٨٩ - ١٢٤٧ هـ / ١٨٣١ - ١٧٧٥ م، بتعاقب ولاية ممالك على السلطة في بغداد، وظهور دور ملحوظ للقوى الاوربية في اسناد ترشيح احد الاغوات المماليك لولاية بغداد ممن يجدون في تعيينه ما يحقق لهم المزيد من المصالح في الع ارق الامر الذي أضاف عاملا جديدا في ابقاء السلطة بيد المماليك وترسيخ السيطرة العثمانية غير المباشرة، فكان تعيين سليمان باشا الكبير سنة ١١٩٤ هـ / ١٧٨٠ م بدعم كل من المقيم البريطاني في البصرة والسفير البريطاني في العاصمة اسطنبول . كما جاء تعيين خلفه علي باشا سنة ١٨٠٢ بتدخل من المقيم البريطاني في بغداد بينما وصل سليمان باشا الملقب بالصغير الى الحكم سنة ١٨٠٨ بإسناد من قبل الفرنسيين حيث مارس السفير الفرنسي في اسطنبول دوراً كبيراً في هذا الشأن .

المماليك طبقة اجتماعية سياسية متنفذة :

ظل المماليك خلال سنوات الستينات والسبعينات من القرن الثامن عشر يشكلون فئات صغيرة استخدمت بصورة رئيسة كسرايا عسكرية، ولم يظهر لها دور اجتماعي كبير، غير انه بمجيء سليمان باشا الكبير سنة ١٧٨٠ تكاثرت اعدادهم حتى اصبحوا يشكلون طبقة اجتماعية متميزة في المجتمع البغدادي لها محلاتها الخاصة بها، كما ازدادت مساهمتهم في الحياة العامة.

وتعد المصادر عهد سليمان الكبير أوج قوة المماليك، حيث أعاد تنظيم تشكيلاتهم العسكرية، وكون فرقة خاصة قوامها ألف مملوك اعتمد عليها في تثبيت نفوذه خارج العاصمة، واسند الوظائف السياسية والإدارية والمالية المهمة اليهم، ضمن خطة استهدفت ابعاد الع ارقيين عن هذه الوظائف ، وقد استمر ذلك حتى نهاية حكمهم.

ان هذا الوضع الاجتماعي السياسي الذي فرضه المماليك لم يحظ برضى المجتمع البغدادي، فلم يكن مرضيا عند وجهاء بغداد ان يشاهدوا الأغوات الكرج يستأثرون بالمناصب الكبيرة والمزارع المغلة، فاعلن بعضهم تدمره .وفي سنة ١٢١٠ هـ / ١٧٨٣ م قاد (سليمان الشاوي) رئيس عشائر العبيد الذي كان يتولى منصب (باب العرب)، ثورة هزت كيان المماليك وكادت ان تقوضه.

محاولات العثمانيين لإقصاء المماليك :

ان اخفاق الدولة العثمانية في تعيين ولاية من قبلها في العراق دفع الباب العالي الى اعتماد اسلوب جديد لضرب حكم المماليك من الداخل، وذلك بالتنسيق مع الطامعين بمنصب الباشوية من جهة والقوى السياسية المحلية من جهة اخرى .وقد برز هذا الاتجاه في عهد سليمان باشا الصغير (١٢٢٣ - ١٢٢٥ هـ / ١٨٠٨ - ١٨١٠ م)الذي تجاوز في سياسته حدود من سبقه من ولاية المماليك، فقد الغى العديد من الضرائب والرسوم التي كانت سارية في الدولة العثمانية، وحاول التحكم في تعيين ولاية الموصل، بغية فرض سيطرته المباشرة عليها كما أنه تجاوز حدود ولايته بالتدخل المسلح في أ ا رضي تابعة لولاية ديار بكر، ثم توقف عن الأتاوة السنوية للباب العالي.

ثم أن سليمان باشا الصغير عمل على تحديد نشاط المقيم البريطاني في بغداد، وحاول تحدي نفوذ البريطانيين في العراق ، وبذلك اتبع سياسة تناقض سياسة الدولة العثمانية التي كانت آنذاك على العلاقات الودية مع بريطانيا. اعتبرت الدولة العثمانية سلوك الوالي المملوكي محاولة عملية من جانبه للاستقلال التام عنها، وكان السلطان (محمود الثاني) قد عزم على انهاء الحكم غير المباشر في الولايات، فقرر العمل على اقصاء المماليك نهائيا عن الحكم حتى وان تطلب ذلك استخدام القوة العسكرية .وا رسل في ١٢٢٥ هـ / ١٨١٠ م (حالت محمد سعيد)، الذي عرف بمقدرته السياسية في هذا المجال، وزوده بفرمان ترك فيه مكان اسم الوالي شاغراً ليملاه حالت باسم من سيتمكن من تنصيبه بدلا من سليمان باشا الصغير .ويبدو أن الوالي ادرك هدف المبعوث السلطاني الذي حذره من

مغبة الاستمرار في سياسته، فطلب اليه مغادرة بغداد .واتصل المبعوث بوالي الموصل محمود باشا الجليلي، ووالي السليمانية عبد الرحمن باشا الباباني واطلعهما على المهمة المكلف بها وما يجب اتخاذه من عمل عسكري لتنفيذ أمر السلطان . كما عمل في الوقت نفسه وهو في الموصل على الاتصال بعدد من المماليك الذين عزلهم سليمان الصغير ممن كانوا ناقلين عليه.

ثم تقدمت نحو بغداد قوات عسكرية تقدر بخمسة عشر الفا .وعند اقترابها من المدينة، أعلنت الانكشارية التي اتصل بقادتها المبعوث لعثماني تمردا على الوالي المملوكي الذي لم يستسلم، وتمكنت قواته من استرداد القلعة التي استولوا عليها .ثم وقعت معركة عنيفة في رمضان ١٢٢٥ هـ / تشرين الأول ١٨١٠ م، اسفرت عن اندحار المماليك ومقتل الوالي.

بعد أن تحققت المرحلة الاولى من الخطة، برزت مشكلة من سيتولى السلطة ويبدو أن المبعوث كان يرغب بإناباتها الى اغا الانكشارية باعتبار ان ذلك يعني عودة الحكم العثماني المباشر .وفي الوقت نفسه أبدى عبدالرحمن الباباني الذي كان طامعا بولاية بغداد رغبته بتولي السلطة، وتعهد بان يزيد المبلغ الذي تبعثه بغداد الى خمسة اضعاف .غير أن الباب العالي استشار حالت افندي الذي بعث بتقرير الى اسطنبول لم يحذ فيه اعهاد ولاية بغداد للبasha الباباني مقراً بان المماليك وان كانوا مصدر ازعاج للدولة وترغب في التخلص منهم الا أنهم لم يلتجئوا يوماً إلى دولة اجنبية.

فلما علم بذلك عبدالرحمن الباباني أعلن أسناده لاحد المماليك ممن كان لاجئاً لديه، فاضطر المبعوث، الى القبول بتعيينه بمنصب نائب الوالي، ولكن في الوقت نفسه أخذ يخطط لاطاحته . فعرض الأمر على قائد قوات الموصل أحمد الجليلي الذي رفض تنفيذ الخطة بالرغم من أن المبعوث قد وعده بباشوية بغداد.

ويبدو ان احمد استكبر خطورة العملية تقديراً منه لقوة المماليك، فما كان من المبعوث الا أن أوعز لرئيس الانكشارية بالتحرك واستلام السلطة .وقد عمد هذا قبل اعلان حركته إلى تحريض السكان لاجراج القوات البابانية من بغداد، ثم اعقب ذلك بالقيام بحركة فاشلة تمكن المماليك من احبالها فاضطر المبعوث الى ان يملأ فرمانا باسم المملوك عبد الله آغا، وبذلك اخفق الباب العالي من جديد في ابعاد المماليك عن الحكم.